

الأحزاب اليمنية تنقلب على مخرجات مشاورات مجلس التعاون الخليجي



- لماذا تسعى الأحزاب اليمنية لتشكيل كتل سياسي جديد ؟
- ما الأهداف الحقيقية للكتل السياسي المشبوه ؟ ومن يقف خلفه ؟
- هل سيعيد الأمريكيان تكرار خطأ تحالف بالشرعية اليمنية ؟
- ألم تثبت تلك الأحزاب فشلها بل وخيانتها لليمن طوال عقد من الزمن ؟
- ألم يكن الأحرى الالتفات إلى معاناة الشعب بدلا من إعادة تدوير النضيات ؟

أمريكا والأحزاب ومزيد من الخراب

أن الخلافات مع الميليشيات الحوثية مجرد صراع على المصالح وأن جميع القوى اليمنية موحدة في ما يخص الجنوب.

الأحزاب تنقلب على مخرجات مشاورات

مجلس التعاون الخليجي

في انقلاب واضح على مخرجات مشاورات الرياض التي رعاها مجلس التعاون الخليجي. أعلنت الأحزاب اليمنية (التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية اليمنية) بأهداف تعيد تكرار الفشل والصراع إلى الواجهة. وكشفت وثائق التكتل المزمع إعلانه باجتماع الاحزاب اليمنية عن استمرارها بالتغني بالوحدة اليمنية وجعل القضية الجنوبية قضية هامشية. بينما كان الاتفاق في مخرجات مشاورات مجلس التعاون الخليجي ان يتم وضع إطار خاص للقضية الجنوبية لمعالجتها بشكل جدي وحقيقي.

وقفزت وثائق التكتل على حقائق كثيرة كان اتفاق الرياض و مشاورات الرياض قد اكدت عليها. مما يؤكد ان انقلاب تلك الاحزاب قد يؤدي إلى استمرار الخلافات والصراع وهو ما يخدم مليشيا الحوثي. واكدت مصادر ان المجلس الانتقالي الجنوبي رفض المشاركة في تكتل الاحزاب اليمنية وهو ما يؤكد ان الأحزاب اليمنية الشمالية أصبحت مشكلة بحد ذاتها امام اي حلول جادة او نقاشات تجاه مختلف القضايا وفي مقدمتها القضية الجنوبية. وقال سياسيون إن الاحزاب اليمنية تسعى من خلال إعلانها التكتل الجديد بمشاركة مكونات وهمية وأشخاص موالين للميليشيات الحوثي احدث اختراق حوثي وجلب خلايا حوثية الى عدن عبر التكتل الجديد.

واعتبر السياسيون إنه كان الاجدر بتلك الاحزاب ان تعمل مع قواعد الشعبية في محافظات الشمال الواقعة تحت سيطرة الحوثي لإشعال ثورة وإسقاط مليشيا الحوثي وتحرير محافظات الشمال ومقرات تلك الاحزاب من الجماعة الحوثية.

وضخ الأموال لشراء الولاعات والدفع بالمواطنين لمواجهة قوات الأمن، وتحويل القضية الجنائية إلى قضية سياسية وتحميل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية رغم كل الخطوات التي اتخذتها قوات الأمن الجنوبية والقضاء في القبض على المتورطين ورفع الغطاء عنهم وتقديمهم للعدالة.

عرقلة بناء مؤسسات الدولة

تتحكم الأحزاب والقوى السياسية اليمنية بحكومة ما تسمى بالشرعية، وتعمل على إفشال كل الجهود الرامية لتحسين الأوضاع وبناء مؤسسات الدولة ورفض تطهيرها من الفاسدين وتوفير الحماية لهم في الجنوب يعاني الشعب من ظروف معيشية قاسية، ويفتقد لأغلب الخدمات في ظل إصرار هذه القوى والأحزاب على تجويع الشعب وأشغاله بقوت يومه بهدف إجباره على التخلي عن المطالبة باستعادة الدولة الجنوبية والقبول ببقاء الاحتلال.

تلتزم الحكومة الصمت تجاه معاناة الجنوبيين في توفير ادنى متطلبات الحياة اليومية فيما يعيش قادة الأحزاب والقوى السياسية اليمنية في الخارج وتصرف لهم ملايين الدولارات كنفقات السفريات والسياحة في الوقت الذي عجزت فيه الحكومة عن توفير الكهرباء والماء للمواطنين أو إيقاف الانهيار الكارثي للعملة الوطنية الذي دفع بملايين الجنوبيين إلى حافة المجاعة.

تحالف مشبوه مع ميليشيات الحوثي

رغم الإدعاء الظاهري بالعداء للميليشيات الحوثية تعمل الأحزاب والقوى السياسية اليمنية وخصوصا حزب الإصلاح الإرهابي على بناء تحالفات تحت الستار مع الحوثيين لاستهداف الجنوب.

تصريحات العديد من المسؤولين والصحفيين والناشطين اليمنيين وتهديدهم بالتحالف مع الحوثيين للحفاظ على الوحدة اليمنية تفضح هذه التحالفات وتؤكد بصورة لا تقبل الشك

اليمنية التي تسعى لإشهار تكتلها لأي قاعدة شعبية في الجنوب.

في تعليق على هذا الأمر يقول الدكتور صلاح أحمد سعيد رئيس المجلس الانتقالي بمديرية الأزرق "رغم تعدد الأسماء واختلاف الشعارات تبقى هذه المكونات والقوى والأحزاب مجرد دكاكين وهمية لا وجود حقيقي لها على الأرض ولولا التزام المجلس الانتقالي الجنوبي بعلاقته بالتحالف العربي وحرصه على مساعدة اليمنيين في تحرير بلادهم لما كان لهذه القوى أي وجود على أرض الجنوب."

تقابل هذه القوى برفض شعبي عارم في الجنوب ويعتبرها الجنوبيون السبب الأول في تدهور الوضع المعيشي وانهيار الخدمات في الجنوب بسبب سيطرتها على الحكومة وإفشالها لكل الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع وتطبيع الحياة في الجنوب.

يقول الناشط السياسي والإعلامي وائل محمود "تدرك الأحزاب اليمنية أن استقرار الجنوب يعني نهاية مشروع هذه الأحزاب، ووطي صفحة سوداء من تاريخها الملطخ بجرائم الاغتيالات والتفجيرات والفساد ونهب الأراضي والثروات في الجنوب".

إثارة الصراعات في الجنوب؛ الرهان الخاسر في سبيل بقاء الاحتلال وإعادة السيطرة على الجنوب على إثارة الصراعات والانقسام بين الجنوبيين كوسيلة لإشغالهم في صراعات داخلية وحروب أهلية تقضي على مشروع استعادة الدولة الجنوبية، وتهدر كل الإمكانيات والجهود في خلافات جنوبية جنوبية.

تراهن قوى الاحتلال على إشعال الصراع في الجنوب كوسيلة لإضعاف الجنوبيين ومنعهم من التوحد تحت راية التحرير والاستقلال واستعادة الدولة الجنوبية على حدودها المتعارف عليها دوليا قبل عام 1990م.

تسخر الأحزاب والقوى السياسية اليمنية كل جهودها لتحقيق هذا الأمر وقضية المقدم علي عشان الجعدي مثال على ذلك حيث عملت على تحريض القبائل

بالشرعية إعادة تجاوز خلافاتها وتخطي توجهاتها الأيدلوجية وصراعاتها المزمنة بهدف توحيد موقفها وفرض رؤيتها المتمثلة ببقاء الاحتلال وتثبيت ما تسمى بالوحدة اليمنية التي تتعارض مع تطلعات شعب الجنوب وكذلك الحفاظ على مصالحها غير المشروعة في الجنوب والتي اكتسبتها بعد حرب صيف 94م.

بعد أن فقدت نفوذها في الجنوب تسعى الأحزاب والقوى السياسية اليمنية إلى إعادة تثبيت وجودها مجددا من خلال إنشاء تحالف جديد أطلق عليه تسمية التكتل الوطني للأحزاب والمكونات السياسية اليمنية تستعد لإعلانه من العاصمة الجنوبية عدن.

تهدف هذه القوى والأحزاب لزعزعة جهود المجلس الانتقالي الجنوبي في توحيد الجنوب وعرقلة مشروع استعادة الدولة الجنوبية بعد أن قطع الجنوبيين شوطا كبيرا في طريق التحرير والاستقلال بقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي ونجاح قيادته في توحيد أغلب المكونات والقوى السياسية في الجنوب عبر الحوار الذي انتهجه المجلس مع كل القيادات الجنوبية.

انحراف البوصلة جنوباً

تركت الأحزاب والقوى السياسية اليمنية معركتها الأساسية مع الحوثي واتجهت جنوبا مسخرة كل إمكانياتها لاستهداف الجنوب والتكسر لحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم واستعادة دولتهم المستقلة ضاربة عرض الحائط بحق شعب الجنوب الشرعي والمكتسب في سيادته على أرضه ووطنه ومستندة على قوى إقليمية تحاول تحقيق مصالحها في الجنوب على حساب الشركاء الجنوبيين الذين وقفوا إلى جانبها وحرصوا على الحفاظ على علاقات ودية معها رغم محاولاتها الحثيثة لمنع المجلس الانتقالي الجنوبي من فرض سيطرته الكاملة على الجنوب ومقدراته.

الأمناء / تقرير / محمد الزبيري : تواصل قوى الاحتلال اليمني سياستها القديمة والمتجددة متمثلة في تفرغ المكونات السياسية في الجنوب ومحاولة تفرغ الصف الجنوبي وإشغاله بمزيد من الخلافات والتباينات معتقدة أن هذه السياسة هي الأسلوب الأمثل لتثبيت الاحتلال وواد تطلعات الجنوبيين في تقرير مصيرهم واستعادة دولتهم المستقلة بعد عقود من الاحتلال الذي جاء نتاج لفشل الوحدة اليمنية بين دولتي الجنوب والجمهورية العربية اليمنية المعلنة في العام 1990م.

رغم أن الجنوبيون حرروا أرضهم في عام 2015 بعد حرب طاحنة شنها المحتل اليمني على الجنوب ، قدم خلالها الشعب الجنوبي الآلاف من الشهداء والجرحي وتدمير واسع للمدن الجنوبية إلا أن ظروف المرحلة وتدخل التحالف العربي كطرف في الحرب أجبر الجنوبيين على التعامل مع ما تسمى بالحكومة الشرعية والقبول بعودتها إلى الجنوب.

تمثل حكومة الشرعية خليط من القوى الدينية والقبلية والعسكرية التي طردها الحوثيون من اليمن الشمالي، لتجد في تدخل التحالف العربي في اليمن فرصة لاستعادة سلطتها ومصالحها التي فقدتها في الشمال، محاولة إعادة تثبيت وجودها في الجنوب والسيطرة على مقدراته بعد أن عجزت عن مواجهة الحوثي والعودة إلى صنعاء.

فشل سياسة التفرغ وشراء الولاءات رغم سياسة التفرغ وشراء الولاءات والذمم وتجديد العلاء في الجنوب فشلت قوى الاحتلال فشلا ذريعا في التأثير على الشعب الجنوبي، بل أن هذه المحاولات ساهمت في استشعار الجنوبيون لمخاطر هذه المؤامرات وبالتالي الاصطفاف الشعبي حول المجلس الانتقالي الجنوبي والتمسك به كمثل شرعي ووحيد للشعب الجنوبي.

مخاطر التكتل على القضية الجنوبية

تحاول الأحزاب والقوى السياسية اليمنية المنضوية تحت مظلة ما تسمى

أحزاب وقوى بدون قاعدة شعبية تفتقد الأحزاب والمكونات السياسية